



منشور عام

رقم (ع) لسنة ٢٠٢٦

بناء على ما تلاحظ في الاونة الاخيرة من ورود تصاريح من المحكمة في الجرح
المقامة ضد المتعدين على املاك الوقف بطلب اعطاء المتعدى ما يفيد التصالح
عدمه وما تلاحظ من صدور افادات من قبل الادارة القانونية بالمناطق بقيام
المتعدى بسداد مبالغ مالية للتصالح وكذا اعطاء افادات للرد على المحكمة بناء
على شهادات صادرة من الجدول وخطابات غير ممهورة بتوقيع النيابة العامة
لذلك

ينبه على جميع ادارات الهيئة بالمناطق في حالة الرد على تصاريح المحكمة
الواردة للمنطقة بشأن الافادة عن التصالح المقدم من المحرر ضدهم جنح التعديات
يشترط الاتى :

١ - يجب ان يكون التصريح صادر من المحكمة المختصة او النيابة العامة ومعتمد
بخاتم شعار الجمهورية

٢ - ان يكون الرد على هذه التصاريح طالما لم يصدر بشأنها قرار من لجنة التصالح
بالنص الاتى " ردا على التصريح الوارد من المحكمة فى الجحة رقم.... لسنة
ضد..... فانه بالرجوع للاوراق الخاصة بهذا الموضوع تبين ان المذكور متعدى
على ملك الاوقاف وتقدم بطلب يرغب فيه التصالح ولم يتم البت فى هذا الطلب
وهو قيد البحث حتى تاريخه ولا يعد هذا الخطاب قبول من الهيئة لطلب التصالح
ولا يترتب هذا الخطاب اى اثار قانونية قبل الهيئة "

وكل من يخالف ذلك سوف يعرض نفسه للمساءلة القانونية.

رئيس مجلس الإدارة